

ورشة العمل الإقليمية حول الحوكمة المسؤولة للذكاء الاصطناعي في الدول العربية

16-17 سبتمبر 2026، المنامة، البحرين

خلفية

يُحدث الذكاء الاصطناعي تحولاً جذرياً في المجتمعات والاقتصادات وأنظمة الحكم في جميع أنحاء العالم. ويُعيد انتشاره السريع تشكيل تقديم الخدمات العامة، وتصميم السياسات، وصنع القرار المؤسسي، وحماية حقوق الإنسان. وبينما يُتيح الذكاء الاصطناعي فرصاً لتحقيق الكفاءة والابتكار والتنمية الشاملة، فإنه يُعرض الخصوصية، وعدم التمييز، وحرية التعبير، والمساحة المدنية، والعدالة الاقتصادية لمخاطر. لذا، يُعد ضمان دعم الذكاء الاصطناعي لحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية أمراً بالغ الأهمية لتحقيق حوكمة مستدامة.

الاتجاهات العالمية في حوكمة الذكاء الاصطناعي

يشهد العالم اتجاهاً متزايداً نحو حوكمة الذكاء الاصطناعي التي تتمحور حول الإنسان، وتستند إلى الحقوق، وتخضع للمساءلة. وفي منظومة الأمم المتحدة، تشمل الجهود المبذولة القرار A/RES/79/325، وإنشاء فريق علمي دولي مستقل متعدد التخصصات معني بالذكاء الاصطناعي، وحوار عالمي حول حوكمة الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن نقل مهام مبعوث الأمين العام المعني بالتكنولوجيا إلى مكتب الأمم المتحدة للتقنيات الرقمية والناشئة.

تُقدّم توصية اليونسكو لعام 2021 بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي أول معيار عالمي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، مدعومة بأدوات عملية مثل المرصد العالمي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي وحوكمته، ومنهجية تقييم جاهزية الذكاء الاصطناعي. كما قدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً للدول في تطوير سياسات الذكاء الاصطناعي وأطر حوكمته التي تُدمج بين النهج القائمة على الحقوق والنهج الأخلاقية، بما في ذلك من خلال مجموعة أدوات تقييم أثر الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان. بالتوازي، وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية معايير معترف بها دولياً للذكاء الاصطناعي الجدير بالثقة والشامل، مكّملة بتوجيهات أحدث مثل توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن العناية الواجبة في مجال الذكاء الاصطناعي المسؤول، والتي تُقدّم توصيات عملية لتحديد المخاطر المتعلقة بالذكاء الاصطناعي ومنعها والتخفيف من آثارها طوال دورة حياته.

تشهد الأطر القانونية والتنظيمية تطوراً سريعاً. ويُقدّم قانون الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي نموذجاً قائماً على المخاطر يُصنّف أنظمة الذكاء الاصطناعي وفقاً لتأثيرها المحتمل على الحقوق والسلامة، ويحظر بعض الممارسات عالية المخاطر، ويفرض التزامات تتعلق بالشفافية والمساءلة والإشراف البشري. ويؤثر هذا النهج بشكل متزايد على حوكمة الذكاء الاصطناعي على مستوى العالم. إذ إنها مفتوحة للدول غير الأوروبية¹.

¹ Complementing the Convention, the HUDERIA Methodology and Model provide a practical approach to assessing and mitigating the human rights, democracy and rule-of-law risks associated with AI systems, offering a useful operational tool for countries and institutions developing rights-based AI governance frameworks.

يُقدّم قانون الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي نموذجًا قائمًا على المخاطر يُصنّف أنظمة الذكاء الاصطناعي وفقًا لتأثيرها المحتمل على الحقوق والسلامة، ويحظر بعض الممارسات عالية المخاطر، ويفرض التزامات تتعلق بالشفافية والمساءلة والإشراف البشري. ويؤثر هذا النهج بشكل متزايد على حوكمة الذكاء الاصطناعي عالميًا. وخارج أوروبا، تتبنى الدول أطرها التشريعية الخاصة، مثل قانون كوريا الجنوبية الأساسي للذكاء الاصطناعي، الذي يعكس جهدًا شاملًا لتحقيق التوازن بين الابتكار وضمانات الأخلاقيات والسلامة وحقوق الإنسان.

حوكمة الذكاء الاصطناعي في الدول العربية

انخرطت الدول العربية بشكل متزايد في حوكمة الذكاء الاصطناعي. أطلقت جامعة الدول العربية العديد من المبادرات في إطار عمل الفريق العربي العامل المعني بالذكاء الاصطناعي، وبالتعاون مع المنظمة العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (AICTO)²، والعديد من المنظمات الإقليمية المتخصصة. ففي عام 2024، صدرت "استراتيجية الذكاء الاصطناعي"³ العربية، واعتمدها مجلس وزراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العرب، مما شكّل خطوة هامة نحو رؤية إقليمية موحدة للذكاء الاصطناعي. وفي عام 2025، استمر هذا الزخم الإقليمي مع اعتماد "ميثاق أخلاقيات الذكاء الاصطناعي العربي"⁴، الذي وضع إطارًا مشتركًا للتطوير المسؤول والمتمحور حول الإنسان للذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء المنطقة العربية. ويتماشى هذا الإطار مع الأطر الدولية، مع التركيز بشكل أكبر على الخصوصيات الاجتماعية والثقافية واللغوية للمنطقة العربية. وشهد العام نفسه إطلاق "المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي"، وهي مبادرة رائدة بقيادة الأمين العام لجامعة الدول العربية، لتعزيز التعاون الإقليمي، وترسيخ مكانة المنطقة العربية كمساهم فاعل في حوكمة الذكاء الاصطناعي والابتكار على الصعيد العالمي. عُقد المؤتمر الدولي حول "الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان" في الدوحة في مايو 2025، بتنظيم من اللجنة الوطنية القطرية لحقوق الإنسان بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وجمع أكثر من 1200 من القادة، وأسفر عن إعلان الدوحة بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان، الذي يقدم توصيات عملية لدمج حقوق الإنسان في حوكمة الذكاء الاصطناعي.

كما عُقدت قمة الذكاء الاصطناعي نحو المستقبل 2025، بتنظيم من المنظمة العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالشراكة مع الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو وهيئات إقليمية ودولية أخرى، في ديسمبر 2025. وجمعت القمة أكثر من 500 مشارك من أكثر من 30 دولة، ووحدت القادة العرب والعالميين وصناع السياسات وخبراء الذكاء الاصطناعي لرسم ملامح مستقبل الذكاء الاصطناعي. وتُوّجت القمة بإعلان تونس بمناسبة الذكرى العشرين للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، وإطلاق تقرير "مجتمع الذكاء: المسار وخارطة الطريق" الذي يرسم ملامح الانتقال من مجتمع المعلومات إلى مجتمع قائم على الذكاء.

² www.aicto.org

³ https://www.aicto.org/publications/studies/#flipbook-df_9695/1

⁴ https://www.aicto.org/publications/studies/#flipbook-df_9686/1

دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حوكمة الذكاء الاصطناعي

تضطلع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بدور هام في ضمان توافق تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ومن خلال ولاياتها في رصد حقوق الإنسان، وتقديم المشورة للحكومات، وتعزيز المساءلة، تستطيع هذه المؤسسات المساهمة في صياغة حوكمة للذكاء الاصطناعي قائمة على الحقوق. وتوفر الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي تضم مؤسسات من مختلف أنحاء المنطقة العربية، منصة إقليمية للتعاون، وبناء القدرات، وتبادل المعرفة، بما يدعم دمج مبادئ حقوق الإنسان في حوكمة الذكاء الاصطناعي، ويسهم في وضع مناهج إقليمية أكثر تماسكاً وتنسيقاً.

وانطلاقاً من هذا الزخم، ومعالجة الثغرات أو التشتتات القائمة في حوكمة الذكاء الاصطناعي، تبرز الحاجة الملحة إلى توحيد المعايير والمبادئ والنهج التنظيمية في إطار إقليمي متماسك يدمج حقوق الإنسان ويتمشى مع أفضل الممارسات الدولية. تُنظم هذه الورشة من قبل الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالشراكة مع المنظمة العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. سيجمع هذا المشروع الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وكيانات الأمم المتحدة وممثلي القطاع الخاص والشركاء الإقليميين والدوليين لوضع مبادئ توجيهية مشتركة، وتعزيز التنسيق، واستكشاف آليات المساءلة. ويهدف إلى مساعدة الدول على ترجمة الاستراتيجيات والالتزامات رفيعة المستوى إلى أطر حوكمة عملية ومتماسكة وقائمة على حقوق الإنسان للذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء المنطقة.

الأهداف

تهدف ورشة العمل إلى دعم الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وممثلي القطاع الخاص والجهات المعنية الإقليمية في تعزيز حوكمة الذكاء الاصطناعي في الدول العربية، وذلك بالتركيز على التعلم العملي والتنسيق والمواءمة مع المعايير العالمية. وتحديداً، ستعمل الورشة على ما يلي:

1. رفع مستوى الوعي بالجهود العالمية المبذولة في مجال حوكمة الذكاء الاصطناعي: تعريف المشاركين بالمبادرات الجارية، مثل الفريق العلمي الدولي المستقل المعني بالذكاء الاصطناعي، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/79/325. وستسلط الجلسات الضوء على التقدم الملموس المُحرز دولياً، بما في ذلك التطورات التنظيمية كقانون الاتحاد الأوروبي بشأن الذكاء الاصطناعي، ومناقشة كيفية إسهام هذه التجارب العالمية في إثراء الاستراتيجيات الإقليمية.
2. تبادل الخبرات العملية والدروس المستفادة: توفير منصة للمنظمات الدولية والإقليمية والحكومات ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين لعرض أعمالهم الجارية، بما في ذلك سياسات الذكاء الاصطناعي والأطر الأخلاقية وأدوات الحوكمة. وسيساعد ذلك المشاركين على فهم المناهج الناجحة، وتحديد التحديات المشتركة، واستكشاف فرص التعاون في المنطقة.
3. تفعيل حوكمة الذكاء الاصطناعي القائمة على حقوق الإنسان - تيسير المناقشات لتحديد نطاق ومكونات مجموعة أدوات إطار تنظيمي عربي شامل للذكاء الاصطناعي، وإطار رصد لحوكمة الذكاء الاصطناعي المسؤولة. ستستند هذه الأدوات إلى مبادئ حقوق الإنسان، بما في ذلك المساءلة والشفافية وعدم التمييز والمشاركة والشمول، مع مراعاة الأولويات والسياقات الإقليمية.

4. وضع خارطة طريق للتنفيذ - الاتفاق على خطة عمل إقليمية لتوجيه تطوير مجموعتي الأدوات والتحقق من صحتهما وتجربتهما وتنفيذهما. سيشمل ذلك تحديد المسؤوليات المؤسسية، وفرص الشراكة، واحتياجات بناء القدرات، وآليات التعاون الإقليمي المستدام لدعم الدول في تبني وتفعيل حوكمة الذكاء الاصطناعي القائمة على حقوق الإنسان.

بشكل عام، ستربط ورشة العمل بين المنظورات العالمية والإقليمية، وتبني فهمًا للخطوات العملية، وتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، لدعم الدول في تطوير مناهج حوكمة متماسكة وقائمة على حقوق الإنسان للذكاء الاصطناعي، قابلة للتنفيذ بشكل واقعي على المدى القريب.

المشاركون

- جامعة الدول العربية، مجلس التعاون الخليجي، المنظمة العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الاتحاد الأوروبي
- ممثلو الحكومات الوطنية
- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
- ممثلو القطاع الخاص
- منظمات المجتمع المدني
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، مكتب التعليم والتدريب، اليونسكو، الإسكوا، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ورشة العمل الإقليمية حول الحوكمة المسؤولة للذكاء الاصطناعي في الدول العربية
17-16 سبتمبر 2026، المنامة، البحرين

الأجندة المبدئية

اليوم الأول 16 سبتمبر		
الوقت	البرنامج	الملاحظات
09:00	تسجيل	
09:30-09:00	الكلمة الافتتاحية والصورة الجماعية - المحامي العام الأول المستشار وائل رشيد بوعلاي، مساعد النائب العام، نيابةً عن سعادة النائب العام - سعادة المهندس علي أحمد الدرازي، رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان - المهندس محمد بن عمر، المدير العام للمنظمة العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات - السيدة أسماء شلي، الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مملكة البحرين	
9:30-10:00	استراحة ولقاءات صحفية	
12:00-10:00	الاتجاهات العالمية في حوكمة الذكاء الاصطناعي إدارة الجلسة: السيد كالوم هاندفورث، كبير مستشاري التحول الرقمي والابتكار، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ستقدم هذه الجلسة للمشاركين لمحة عامة عن المشهد الدولي المتطور بسرعة لحوكمة الذكاء الاصطناعي. وستتناول المعايير والقواعد والنهج التنظيمية العالمية الناشئة، بما في ذلك المبادرات التي تقودها الأمم المتحدة، واليونسكو، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والاتحاد الأوروبي، ورابطة دول جنوب شرق آسيا. وستركز المناقشات على كيفية تعزيز هذه الأطر للذكاء الاصطناعي المسؤول والمتعمورة حول الإنسان، والدروس المستفادة منها لتطوير نهج حوكمة متماسكة في الدول العربية. المحدثون: - السيدة فيريديانا غارسيا-كوليس، مكتب الأمم المتحدة للتقنيات الرقمية والناشئة. (أونلاين) - السيد رشاد أبيلسون، رئيس قطاع التكنولوجيا، مركز منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسلوك الأعمال المسؤول. (أونلاين) - السيد ماريو هيرنانديز راموس، اللجنة التوجيهية للتقنيات الرقمية الجديدة والناشئة (CDNET)، مجلس أوروبا. (أونلاين) - السيدة دعاء أبو اليونس، أخصائية برامج، قسم أخلاقيات البيولوجيا وأخلاقيات العلوم والتكنولوجيا، قطاع العلوم، اليونسكو. (أونلاين) - السيد عمر ردايدة، كبير المحللين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الرابطة العالمية لأنظمة الاتصالات المتنقلة. أسئلة وأجوبة	
12:30-12:00	استراحة	

	حوكمة الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان - منظور عالمي إدارة الجلسة: سعاة السيد سلطان الجمالي، الأمين العام للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (مقدمة الجلسة 10 دقائق) ستتناول هذه الجلسة كيفية دمج معايير حقوق الإنسان الدولية في حوكمة الذكاء الاصطناعي طوال دورة حياته. وستسلط الضوء على الأدوات العملية والمنهجيات والنهج المؤسسية التي طورتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وشركاء آخرون لتقييم مخاطر حقوق الإنسان المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والتخفيف من حدتها، مع تعزيز المساءلة والشفافية والحوكمة الشاملة. المتحدثون: - السيد أكرم خليفة، قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المفوضية السامية لحقوق الإنسان. - السيدة رقية ضيف، أخصائية سياسات حقوق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. - السيد عبد الغني بردي، رئيس قسم التكنولوجيا والفضاء الرقمي وحقوق الإنسان، المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب. (أونلاين) - السيد عبد الله خليفة الذوايدي، عضو مجلس المفوضين، المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين. - السيد عزوز جميل، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الجزائر. أسئلة وأجوبة	14:00-12:30
	التجارب الإقليمية والتقدم إدارة الجلسة: - المهندس محمد بن عمر، المدير العام للمنظمة العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستسلط هذه الجلسة الضوء على المبادرات الإقليمية الحديثة التي تُساهم في صياغة حوكمة الذكاء الاصطناعي في الدول العربية، بما في ذلك الميثاق العربي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، والاستراتيجية العربية للذكاء الاصطناعي، ونتائج قمة الذكاء الاصطناعي نحو الأمام، وإعلان الدوحة بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان. وسيناقش المشاركون الإنجازات، وتحديات التنفيذ، وفرص تعزيز التنسيق الإقليمي ومواءمة الجهود الوطنية مع أفضل الممارسات الدولية. المتحدثون: - السيد خالد والي، رئيس قسم تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، جامعة الدول العربية. - السيد سعيد محمد الحويل، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر. - السيد داني وازن، أخصائي التحول الرقمي الإقليمي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. - السيد يونس أبو أيوب، رئيس قسم الحوكمة وبناء الدولة ومنع النزاعات، الإسكوا. (أونلاين) - الدكتور فراس بكور، رئيس الاتحاد العربي للإنترنت والاتصالات. أسئلة وأجوبة	15:30-14:00
الختام والغداء		15:30

اليوم الثاني 17 سبتمبر		
الوقت	البرنامج	الملاحظات
09:30-09:00	الافتتاح والمخصص	
11:00-09:30	حوكمة الذكاء الاصطناعي في الدول العربية وخارجها - تجارب وطنية إدارة الجلسة: السيد فيليبو دي كاريغنا، أخصائي إقليمي في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات وحقوق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ستتناول هذه الجلسة تجارب الدول في تطوير استراتيجيات الذكاء الاصطناعي، والأطر التنظيمية، والترتيبات المؤسسية. وسيشارك متحدثون من الدول العربية وأوروبا وآسيا الدروس المستفادة، والابتكارات في السياسات، والنهج العملية لتحقيق التوازن بين الابتكار التكنولوجي والضمانات الأخلاقية، وحماية حقوق الإنسان، والحوكمة الفعالة للقطاع العام. المتحدثون: - السيد فرانسيسكو خافيير توريس جيلا، الأمين العام، وكالة الإشراف على الذكاء الاصطناعي، إسبانيا (أونلاين) - السيدة تيرا تشوي، نائبة، مديرة قسم التعاون الحكومي في مجال الذكاء الاصطناعي، وزارة الداخلية والأمن، جمهورية كوريا. (أونلاين) - الأستاذة زهرة مراد، رئيسة نيابة الجرائم الالكترونية، النيابة العامة في مملكة البحرين. - المهندسة هدى شقرا، خبيرة في العلاقات الصناعية والخارجية ورئيسة قسم المواهب في مجال الذكاء الاصطناعي، المركز المصري للذكاء الاصطناعي المسؤول، وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، مصر. أسئلة وأجوبة	
11:30-11:00	استراحة	
13:30-11:30	تصميم إطار تنظيمي عربي شامل للذكاء الاصطناعي إدارة الجلسة: المنظمة العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إدارة الجلسة: السيد سامي تريمش والسيدة ندى العبيدي، من المنظمة العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستُتيح هذه الجلسة التفاعلية للمشاركين فرصة تحديد العناصر الأساسية لإطار تنظيمي عربي شامل للذكاء الاصطناعي. وستركز المناقشات على مجالات السياسات ذات الأولوية، والمبادئ التنظيمية، والمسؤوليات المؤسسية، ونهج إدارة المخاطر، وأدوات التنفيذ التي يمكن أن تدعم الدول في تطوير أطر حوكمة متماسكة وقائمة على الحقوق للذكاء الاصطناعي، ومُكيّفة مع السياقات الإقليمية.	تصميم إطار عمل لرصد حوكمة الذكاء الاصطناعي المسؤولة إدارة الجلسة: الدكتور يحيى بن محمد الهنائي، عضو اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان ستتناول هذه الجلسة النقاشية خيارات تطوير إطار عمل إقليمي لرصد التقدم المحرز في حوكمة الذكاء الاصطناعي المسؤولة. سيناقش المشاركون المؤشرات المحتملة، وآليات الإبلاغ، ومعايير الحوكمة، والترتيبات المؤسسية التي يمكن أن تساعد في رصد التنفيذ، وتعزيز المساءلة، وتيسير التعلم الإقليمي وتبادل الخبرات بين النظراء. جلسات منفصلة
14:00-13:30	استراحة	

نقاش مُدار	تخطيط العمل: من المبادئ إلى التنفيذ إدارة الجلسة: سعادة المهندس علي أحمد الدرازي، رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ستجمع هذه الجلسة الختامية نتائج المناقشات الفرعية للاتفاق على خطوات عملية لاحقة لتعزيز حوكمة الذكاء الاصطناعي المسؤولة في الدول العربية. وسيستعرض المشاركون العناصر المقترحة في مجموعتي الأدوات، ويحددون الإجراءات ذات الأولوية، ويحددون أدوار الحكومات والمنظمات الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والقطاع الخاص، ويناقشون آليات التعاون المستمر والتجريب وتنمية القدرات. استعراض التوصيات سعادة السيد سلطان الجمّالي، الأمين العام للشبكة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	15:00-14:00
الختام والغداء		15:00